جدول أعمال السياسات العالمية

مدير عام صندوق النقد الدولي

THE MANAGING DIRECTOR'S

GLOBAL POLICY AGENDA

Spring 2018

UPDATE

The Window of Opportunity Remains Open

الفرصة لا تزال سانحة

الفرصة لا تزال سانحة

يقدم جدول أعمال السياسات هذا تحديثا لجدول الأعمال الصادر في خريف 2017.

لا يزال زخم التوسع العالمي الدوري قويا. لكن احتدام الصراعات التجارية وتقلب الأسواق المالية يُبرِزان مخاطر التطورات السلبية بعد عدة أرباع عام قادمة.

للحفاظ على الانتعاش الجاري، ينبغي لصناع السياسات تعزيز صلابة القطاع المالي، والبدء في إعادة بناء حيز للحركة أمام السياسات، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية – بما فيها الإصلاحات المتعلقة بالفساد والحوكمة.

ينبغي أن تعمل البلدان على تشجيع نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح ويقوم على قواعد ثابتة ويعمل لصالح الجميع، وأن تحقق خفضا دائما في الاختلالات العالمية المفرطة. وفي سياق منهج تعاوني للعمل التنظيمي، يمكن جني ثمار التكنولوجيا المالية مع التصدي للمخاطر التي تهدد الاستقرار والنزاهة.

ويشرع الصندوق حاليا في عمليات مراجعة كبيرة للسياسات، وهو ما يشمل الرقابة و"برنامج تقييم القطاع المالي"، والشرطية المصاحبة للبرامج، وأدوات الإقراض الميسر، وتحليل إمكانية الاستمرار في تحمل الديون، وتنمية القدرات. وقد أطلقنا أيضا برنامج عمل شامل بشأن الفرص والتحديات الناشئة عن الرقمنة.

لا يزال الاقتصاد يكتسب قوة متزايدة. لكن المخاطر المتزايدة في الأسواق المالية وضعف الآفاق المتوقعة للمدى المتوسط يُبرِزان الحاجة إلى اتخاذ إجراءات في هذا الصدد

السياق العالمي

يستمر الزخم الدافع للانتعاش الاقتصادي واسع النطاق، يدعمه تعافي النشاط التجاري والاستثماري العالمي. ويمكن أن تؤدي الصراعات التجارية المتصاعدة إلى تهديد هذا الزخم. وبسبب سياسات المالية العامة المسايرة للاتجاهات الدورية في بعض البلدان ذات العجز المتزايد في حساباتها الجارية – مع وجود فائض متزايد في بعض البلدان الأخرى – من المرجح أن تتسع الاختلالات العالمية، مما ينشئ مخاطر على المدى المتوسط. كذلك تؤدي شيخوخة السكان وتباطؤ الإصلاحات إلى إضعاف النمو الممكن في الاقتصادات المتقدمة، بينما تؤدي التحديات الهيكلية إلى تأخير تقارب مستويات الدخل في كثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية مع المستويات المقابلة في الاقتصادات المتقدمة. كذلك ينبغي أن يشمل النمو شرائح أوسع من السكان نظرا لزيادة تفاوتات الدخل.

وقد لا يخلو الطريق القادم من العثرات، مثلما يتضح من تقلب أسواق الأسهم مؤخرا، لكن مواطن الضعف في الأسواق المالية – بما في ذلك الضعف الناشئ عن التقييمات المفرطة والزيادة المستمرة في الرفع المالي – يمكن أن تتكشف إذا حدث تعديل مفاجئ في توقعات السوق بشأن المسار المستقبلي لعودة السياسة النقدية إلى أوضاعها العادية. وإذا تحولت أوضاع السوق، قد يقع الضرر الأكبر على البلدان التي لا تملك إلا حيزا محدودا للمناورة – لأسباب منها ارتفاع المديونية. كذلك تؤثر الصراعات والكوارث الطبيعية على كثير من البلدان منخفضة الدخل (LICs) والدول الهشة التي تبذل جهداً شاقاً في سعيها لتحقيق أهداف التنمية.

وللحفاظ على الانتعاش الدوري الجاري، ينبغي لصناع السياسات تعزيز صلابة القطاع المالي، وإعادة بناء حيز الحركة أمام السياسات، والاضطلاع بالإصلاحات الهيكلية اللازمة.

المشورة بشأن السياسات والتحليل الاقتصادي

كما يصف جدول أعمال السياسات العالمية الصادر في خريف 2017، يتيح الانتعاش فرصة لتعزيز صلابة الاقتصاد الكلي، وسيساعد الصندوق البلدان الأعضاء على تحديد مزيج ملائم من السياسات يتم تصميمه حسب ظروف كل بلد. ففي كثير من البلدان، ينبغي إعادة بناء هوامش الأمان في سياسة المالية العامة، وتحسين الأرصدة الحكومية، وتثبيت الدين العام، مع معالجة احتياجات البنية التحتية، والاستثمار في مهارات القوى العاملة، ودعم النمو متوسط الأجل. وينبغي العمل تدريجيا على سحب الدفعة التنشيطية التي تقدمها السياسة النقدية، وذلك في الحالات التي يبدو فيها التضخم في سبيل العودة إلى المستوى الذي يستهدفه البنك المركزي. وينبغي سد الثغرات في الأدوات الاحترازية الكلية حتى تكمِّل إجراءات السلامة الاحترازية الجزئية لمواجهة مخاطر الأسواق المالية، بما في ذلك استمرار أسعار الفائدة المنخفضة لفترة مطولة. وسيساعد التحليل المزمع على توضيح تركات الأزمة الباقية والثغرات القائمة في السياسات بعد انقضاء عشر سنوات على الأزمة المالية العالمية.

ويُنتظر أن تؤدي الإصلاحات الهيكلية إلى تحسين آفاق النمو على المدى المتوسط، ومقاومة التباطؤ في تقارب الدخل، ودعم تنويع الاقتصاد، وضمان استفادة الجميع من ثمار التكنولوجيا والاندماج العالمي. ولتحديد الأولويات، سيواصل الصندوق المناقشات المتعلقة بالحوكمة، مع تحليل آثار الحوكمة والفساد على النمو. وسنجري تقييما لأثر العوامل الديمغرافية على استدامة نظم معاشات التقاعد؛ وندرس كيف يؤثر التنوع من حيث نوع الجنس وزيادة مشاركة النساء في سوق العمل على التغير الهيكلي والنمو؛ ونبرز سياسات المالية العامة التي تتميز بقوة تأثيرها في تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه.

وبناء على العمل السابق، مثل قياس الاقتصاد الرقمي، سنضع برنامج عمل شامل لتقييم الفرص والتحديات أمام التقدم التكنولوجي والرقمنة، وذلك في مجالات الإنتاجية، وأسواق العمل والأسواق المالية، وسياسة المالية العامة، ومدى فعالية السياسة النقدية، وغيرها من المجالات. وسيتطلب هذا تعاونا وثيقا مع مؤسسات أخرى دولية ووطنية، إلى جانب القطاع الخاص.

ينبغي أن تتعاون البلدان بشأن التجارة ضمن نظام متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح ويقوم على قواعد ثابتة، وأن تتصدى لمخاطر الاختلالات العالمية المفرطة، وتواجه التحديات المشتركة.

المساهمات في الاستقرار العالمي

لحماية مكاسب الاندماج وتعزيز الرخاء والاستقرار العالميين، سيواصل الصندوق تسليط الضوء على مزايا انتهاج نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح ويقوم على قواعد ثابتة ويعمل لصالح الجميع، ومزايا تسوية التوترات التي تشوب هذا النظام مع تشجيع إزالة المزيد من الحواجز التجارية وغير التجارية، بما في ذلك حواجز التجارة في الخدمات. وسوف نجري تقييما دقيقا ومنصفا وصريحا للاختلالات العالمية المفرطة وأسعار الصرف ضمن "تقرير القطاع الخارجي" لعام 2018، استنادا إلى تحديث لمنهجية تقييم الميزان الخارجي. وسيواصل الصندوق التعلم من تجربته مع "الرؤية المؤسسية" للتدفقات الرأسمالية حتى يقدم الإرشاد اللازم بشأن تطبيقها؛ وتعزيز التعاون مع "الترتيبات التمويلية الإقليمية"؛ وتحليل التحديات التي يفرضها الاقتصاد العالمي الآخذ في التطور على النظام النقدي الدولي وشبكة الأمان المالي العالمية (GFSN).

وسوف ندعم عمل الهيئات المختصة بوضع المعايير لاستكمال جدول الأعمال العالمي لإصلاح التنظيم المالي والاستفادة من الخبرة العالمية المتخصصة في قضايا مثل التكنولوجيا المالية والأصول المشفرة والمخاطر الإلكترونية، لإفادة كل بلداننا الأعضاء. وعقب المناقشات المعنية بضرائب الشركات، سيواصل الصندوق المشاركة في الحوار بشأن الضرائب الدولية. وسنعتمد منهجا متعدد الأبعاد لتعزيز شفافية الدين ومعالجة مشكلات دين البلدان منخفضة الدخل، بما في ذلك دعم الجهود المبذولة لتعبئة الموارد المحلية. وسيستمر خبراء الصندوق في مراقبة التطورات في علاقات المراسلة المصرفية – من خلال تشجيع الحلول العملية بالتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى – وإرساء إطار يسترشد به الصندوق في تناول قضايا الحماية الاجتماعية مع المؤسسات الأخرى.

وسيقدم الصندوق تشخيصات وتوصيات للسياسات تتعلق بتقدم مجموعة العشرين نحو تحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن واحتوائي، كما سيساند المجموعة تحت رئاسة الأرجنتين في معالجة القضايا المحورية الأخرى، بما فيها مستقبل العمل. ولا نزال ملتزمين بدعم التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 (SDGs)، وذلك بطرق منها تحليل انعكاسات الإصلاح في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية على أوضاع المالية العامة؛ وبالعمل مع الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي حول "منصة التعاون بشأن الضرائب"؛ ودعم ميثاق مجموعة العشرين مع إفريقيا؛ وزيادة الدعم للبلدان المعرضة للكوارث الطبيعية.

ستتطور أدوات السياسة التي يستخدمها الصندوق مع التغيرات في البيئة الاقتصادية لدعم مهمته العالمية واحتياجات أعضائه.

سياسات الصندوق

بناء على المراجعة المرحلية لأعمال الرقابة، سيقوم الصندوق بتحسين **عمله الرقابي** لتعزيز فعاليته ومواكبة ما ينشأ من تحديات. وستتحسن مراقبة المخاطر من خلال العمل المشترك مع مجلس الاستقرار المالي بشأن مبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات، وتنفيذ استراتيجية الصندوق بشأن البيانات والإحصاءات لأغراض الرقابة. وسنواصل دعم الجهود المبذولة لتعزيز النزاهة والصلابة المالية، بما في ذلك من خلال مراجعة برنامج الصندوق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وسيقوم الصندوق بتحليل كيفية إدارة المخاطر التي تتعرض لها الميزانيات العمومية في القطاع العام، ودراسة فعالية سياسات السلامة الاحترازية الكلية في تخفيف المخاطر المالية، ومراجعة إطار إمكانية الاستمرار في تحمل الديون للبلدان القادرة على دخول الأسواق، والنظر في تنقيحات يتم إدخالها على السياسات المعنية بممارسات تعدد أسعار الصرف.

وستتم مراجعة تصميم **البرامج** التي يدعمها الصندوق والشرطية المصاحبة لها بغية زيادة فعاليتها وتحسين إدائها. كذلك سيتم تنفيذ إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل، والنظر في إدخال تعديلات على التسهيلات التمويلية التي يتيحها الصندوق لهذه البلدان، بما في ذلك تعزيز الدعم للدول الصغيرة والهشة.

وسيواصل الصندوق تعزيز أنشطته في مجال **تنمية القدرات** (CD)، مستفيدا في ذلك من الشراكات الاستراتيجية مع مجموعة أوسع من البلدان المانحة. وسنعمل على زيادة إدماج أنشطة تنمية القدرات في الأعمال الرقابية والمشورة بشأن السياسات في إطار قائم على النتائج لمساعدة الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواجهة التحديات الأخرى، وتشغيل مركز جديد لتنمية القدرات بالشراكة مع الصين.

من المقرر استكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص في عام 2019.

الحوكمة والتمويل

سيرتكز العمل في هذا السياق على مناقشات تتناول حجم وتكوين موارد الصندوق وصيغة حصص العضوية بهدف الحفاظ على الصندوق في صدارة شبكة الأمان المالي العالمية باعتباره مؤسسة قوية وقائمة على الحصص وتمتلك الموارد الكافية، وإعادة تنسيق اشتراكات الحصص لتتناسب مع المراكز النسبية للبلدان الأعضاء في الاقتصاد العالمي مع الحفاظ على حصة بلداننا الأعضاء الأكثر فقرا. ونهدف إلى استكمال المراجعة الخامسة عشرة مع حلول اجتماعات الربيع، أو في موعد لا يتجاوز الاجتماعات السنوية لعام 2019.

سيستفيد الصندوق من الخبرات المؤسسية ويقوم بتحديث عملياته.

التنظيم الداخلي

يعمل الصندوق على وضع استراتيجية جديدة تكفل له موارد بشرية تتسم بالتحرك السريع والتنوع والشمول وتركز على إدارة الأداء الحديثة والتطوير الوظيفي. وستكون استراتيجية إدارة المعرفة الجديدة أقدر على تحقيق الاستفادة من الخبرات المؤسسية. ومع تعزيز إدارة المخاطر الداخلية والتقدم نحو إنشاء منصة رقمية، سيسَهِّل هذا تحقيق الاتساق بين السياسات والعمل عبر البلدان المختلفة، وتعزيز الكفاءة الإجرائية والتشغيلية.

مرفق – أنشطة الصندوق الأساسية منذ صدور جدول أعمال السياسات العالمية السابق في خريف 2017

المشورة بشأن السياسات والتحليل الاقتصادي	• دراسة محركات المشاركة في سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة والآفاق المتوقعة لها. • استقصاء انعكاسات تناقص الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية على الفقر وعدم المساواة. • دراسة الجيل الثانى من قواعد المالية العامة. • دراسة تأثير العولمة على نشر التكنولوجيا دولياً. • استقصاء الأثر المحتمل للرقمنة على سياسة المالية العامة. • بحث ما إذا كانت مخاطر تخصيص الائتمان مصدرا للهشاشة المالية. • دراسة دور العوامل المالية في تزامن أسعار المساكن دولياً. • مواصلة العمل المعني بقضايا القياس في الاقتصاد الرقمي. • دراسة المفاضلات أمام تسوية الأوضاع المصرفية. • دراسة عدم المساواة والفقر عبر الأجيال في أوروبا. • عقد المؤتمر البحثي السنوي الثامن عشر المعني بالدورة المالية العالمية. • عقد مؤتمر "الازدهار للجميع" لتشجيع النمو الاحتوائي في العالم العربي.
المساهمات في الاستقرار العالمي	• تقديم تنقيحات في منهجية التقييمات الخارجية وطريقة عرضها. • تقديم دراسة لمجموعة العشرين عن مستقبل العمل. • مناقشة الاتجاهات العامة في مجال الضرائب الدولية وتأثير الرقمنة عليها. • مناقشة الاتجاهات العامة فى علاقات المراسلة المصرفية. • النظر فى دور حقوق السحب الخاصة فى النظام النقدي الدولى. • نشر قاعدة بيانات عن إجراءات السلامة الاحترازية الكلية.

سياسات الصندوق	• اختتام المراجعة المرحلية لأعمال الرقابة. • تحديث وتوضيح دور الصندوق في قضايا الحوكمة. • مناقشة إطار لاستخدام مؤشرات الأطراف الثالثة في تقارير الصندوق. • بدء استراتيجية شاملة للبيانات والإحصاءات في الصندوق في العصر الرقمي. • مراجعة "خط الائتمان المرن" و"خط الوقاية والسيولة". • مناقشة تصميم البرامج فى الاتحادات النقدية. • إصدار إرشادات حول الإطار الجديد لإمكانية الاستمرار فى تحمل الديون للبلدان منخفضة الدخل. •
الحوكمة والتنظيم الداخلي	• مواصلة العمل على المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص. • بدء العمل على استراتيجية الصندوق الرقمية، بما فى ذلك إنشاء منصة رقمية داخلية. • تحقيق تقدم في العمل المعني باستراتيجيات إدارة الموارد البشرية والمعرفة.